

التحولات الدولية والقوميات الدينية

ميشال نوفل

ترامب وإسرائيل وفلسطين في دوامة المنظومة العالمية

I

٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، محطة بارزة في مسار العلاقات الدولية أصدر فيها مجلس الأمن الدولي القرار ٢٣٣٤ بشأن الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين المحتلة؛ هذا القرار كان نتيجة الإجماع الدولي الذي خرجت عنه الولايات المتحدة بامتناعها من التصويت، وإن كانت لم تمارس حق النقض (الفيتو) كما اعتادت أن تفعل سابقاً لحماية مصلحة إسرائيل. ويُعيد القرار ٢٣٣٤ التأكيد أن سياسة إسرائيل وممارساتها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، تفتقد الشرعية القانونية، وتشكل عقبة خطيرة أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط.

خطوة إلى الوراء، تعيدنا إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٧٩ عندما صدر عن مجلس الأمن الدولي قرار مماثل في شأن الاستيطان الإسرائيلي هو القرار ٤٤٦ الحاصل على تأييد ١٢ صوتاً، بينما امتنع ٣ أعضاء في مجلس الأمن من التصويت وهم الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج. الدلالة الأساسية للمقارنة بين القرارين، هي أن الولايات المتحدة باتت تقف وحيدة في وجه العالم كله عندما يتعلق الأمر بإسرائيل، الأمر الذي يعني انكشاف العزلة الأميركية على الساحة الدولية؛ وهذه الحالة تبدو مرشحة لأن تتفاقم مع إدارة دونالد ترامب الذي أعلن في حملته الانتخابية انحيازه إلى سياسة الاستيطان الإسرائيلية، وتأييده نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، فضلاً عن الدعوة إلى تفكيك الاتحاد الأوروبي وعزل الصين وإيران وانسحاب بلاده من الجهود الدولية المتعلقة بمعالجة ظاهرة التغير المناخي واحتواء الكارثة البيئية.

ظهرت تفسيرات متنوعة لقرار إدارة أوباما الامتناع من التصويت على الاستيطان الإسرائيلي في مجلس الأمن، بدلاً من اللجوء إلى استخدام حق النقض؛ وبين هذه الاجتهادات أرجح التفسير القائل إن اتجاهات الرأي الأميركية في شأن إسرائيل/فلسطين انتقلت في الأعوام الأخيرة إلى انتقاد السياسات الإسرائيلية، ولا سيما في صفوف الشباب، وإن هذا التحول الذي يطاول أيضاً قطاعات واسعة من الطائفة اليهودية الأميركية، جعل "مركز دعم السياسات الإسرائيلية في الولايات المتحدة يذهب باتجاه أقصى اليمين بما في ذلك القاعدة الإنجيلية للحزب الجمهوري".^١ يُضاف إلى ذلك، أن الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما أراد قبل خروجه من البيت الأبيض ترك "علامة فارقة" لعرقلة اتجاه في إدارة ترامب إلى الانقلاب على المعايير التقليدية للسياسة

الأميركية في شأن إسرائيل/فلسطين، وفي مقدمها عدم شرعية بناء المستعمرات والتمسك بخيار الدولتين، فضلاً عن أن الإدارة السابقة بدأت عشية انتقال السلطة في واشنطن، تتحدث بشيء من التشدد عن استياء الأميركيين ومنهم الأغلبية العظمى من اليهود إزاء السلوك والمواقف التي تنتهجها السلطات الإسرائيلية،^٢ الأمر الذي قادها إلى خسارة الأوساط الأكثر ليبرالية وديمقراطية في أوروبا. في أي حال، إن الامتناع من استخدام "الفيتو" كان كافياً لإشعال عاصفة سياسية في إسرائيل، تلازمت مع حملة صهيونية بلغت حد الجنون باتهام الرئيس أوباما بمعاداة إسرائيل والتواطؤ مع "عصابة" مجلس الأمن الدولي، علماً بأن سجل أوباما الإسرائيلي يدل على أنه كان الرئيس الأميركي الأكثر دعماً وتأييداً لإسرائيل في المجالات المالية والعسكرية والدبلوماسية، بل إنه أسرف في اعتماد "الفيتو" في مجلس الأمن الدولي لحماية إسرائيل. وقد يكون التنديد الإسرائيلي استهدف عبر أوباما الإجماع الدولي، في محاولة يائسة للتشويش على انحياز العالم إلى عدالة القضية الفلسطينية وتفوقها الأخلاقي، وخصوصاً إذا اعتبرنا أن الدول الكبرى في أوروبا احتكمت - للمرة الثانية بعد رفض الغزو الأميركي للعراق - إلى اتجاهات الرأي العام في مجتمعاتها، ورفضت الانضمام إلى التغطية الأميركية للجرائم الإسرائيلية. وتسعى السلطات الإسرائيلية التي تدرك أهمية هذا التطور في الأجندة السياسية الدولية، لتوسيع قاعدة دعمها في اتجاه القوى الآسيوية الناهضة، وخصوصاً الصين والهند، بناء على تصور فحواه أن هذه القوى الصاعدة عالمياً لا تبدي اهتماماً كبيراً بتعامل إسرائيل مع الفلسطينيين أو العرب، فضلاً عن كونها لا تزال بعيدة عن الهموم الإنسانية والأخلاقية التي تشعل حركات الاحتجاج في العالم الغربي، ومنها حركة المقاطعة لإسرائيل.^٣

لقد رحّب رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بفوز دونالد تامب بالترئاسة الأميركية، وقال إنه يثمن جداً الدعم الثابت الذي أظهره لإسرائيل خلال حملته الانتخابية، وسرديته التي توحى بأنه ربما يصبح الرئيس الأميركي الأكثر تأييداً لإسرائيل في تاريخ الولايات المتحدة.^٤ ولذلك، فإن السياسات الإسرائيلية التي يدعمها ترامب قد تقود إلى انفجار موجة الغضب والرفض الفلسطينية لسياسات الاحتلال والاستيطان. ويتقدم هذه السياسات، إعلان ترامب خلال لقائه نتنياهو على مستوى القمة في واشنطن في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٧، تحولاً متوقعاً في السياسة الأميركية إزاء مسألة فلسطين/إسرائيل، يركز على التنصل من التزام مشروع الدولتين، من دون التخلي عن تأييده كما جاء في بيان لاحق للخارجية الأميركية، الأمر الذي يعني في الترجمة الإسرائيلية أن الولايات المتحدة تُحرر حكومة اليمين القومي الديني في إسرائيل من مسؤولية التزام القانون الدولي بشأن مشروع الدولتين كخيار وحيد للتسوية على المسار الفلسطيني، وأن في إمكان الحكومة الإسرائيلية مواصلة سياسة إدارة الأزمة في ظل استمرار الاحتلال والاستيطان. كما أشار ترامب إلى أن إدارته ما زالت تدرس أبعاد عملية نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، ولم ينسَ أن يُطالب نتنياهو بالتروي في سياسة بناء المستعمرات في الضفة الغربية المحتلة، علماً بأن تصريحاته الانتخابية شملت الدعوة إلى إزالة العقبات أمام الاستيطان الإسرائيلي، والاعتراض على إزالة المستعمرات "غير الشرعية" من أراضي الفلسطينيين.

إن التحول الأميركي الذي يلاقي الرغبة الإسرائيلية العميقة في تصفية مشروع الدولتين وشرعنة الاستيطان، يعزز الاتجاه نحو تكريس ابتلاع الضفة الغربية، وسيادة نظام الأبارتهايد. واللافت في هذا السياق، أن الكنيست يُعدُّ بنية قانونية تحتضن مثل هذا التطور، إذ حقق مشروع قانون يقضي ببناء المستعمرات على أراضٍ فلسطينية خاصة، نجاحاً حاسماً بالقراءة الثانية والثالثة في مطلع شباط/فبراير ٢٠١٧، وسط توقعات تراهن على أن تمريره يشمل ضم الضفة الغربية.^٥

II

إن البيئة الجيو - استراتيجية لعلاقة الارتباط الأميركية - الإسرائيلية، هي البيئة نفسها لمنظومة عالمية انتقالية تعاني اضطراباً هيكلياً بسبب تراجع مكانة الولايات المتحدة على النطاق العالمي، وتصدّع القاعدة الجيوسياسية الأوروبية - الأميركية (التي ساهمت إلى حد كبير في إدارة واحتواء الصراع العربي - الإسرائيلي وأنتجت باراديغم الدولتين)، وصعود قوى جديدة تسعى لتبوء مواقع فاعلة في المنظومة العالمية أو استعادة مواقع مفقودة، وسط أجواء من عدم اليقين ومقاربات متعثرة لتوازنات/تسويات تفرضها قواعد عمل جديدة وتكتلات إقليمية/دولية من نمط جديد، ومنها التحولات الجيوسياسية التي أنتجتها الأزمة السورية وأظهرت تكتلاً جديداً شرقياً في مقابل التكتل الأطلسي/الغربي وإحياء الدور الروسي عالمياً.

ويمكن لسيناريو ابتعاد الولايات المتحدة عن المجتمع الدولي، في سياق محاولة إدارة ترامب إنهاء صلاحية الترتيب الجيوسياسي القائم في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أن يتيح لقوى أخرى في العالم استغلال هذه الفرصة لإنتاج إطار مؤسساتي جديد وقواعد عمل جديدة. وفعلاً بدأت عملية رسم اتفاقات جديدة بين دول صاعدة مثل البرازيل والهند والصين وروسيا التي شرعت في وضع أسس لمصارف بنوية خاصة بها، سعياً لتقليص اعتمادها على قواعد النظام النقدي الذي وُلد عقب اتفاقية بريتون وودز ١٩٤٥ (Bretton Woods). ومن شأن التحديات التي يطرحها ترامب أن تمنح الصين زخماً أكبر لتصبح رائدة تلك الدول، ومن أجل صوغ منظومة عالمية جديدة انطلاقاً من المسؤولية الكبرى التي تقع على عاتقها في الجهود الدولية للحد من الكارثة البيئية عقب إعلان ترامب رفضه المشاركة في هذه العملية التاريخية لإنقاذ البشرية. كما أن أوروبا التي يريد ترامب تفكيكها، تملك فرصة استثنائية اليوم للاضطلاع بدور مهم على المسرح الدولي، الأمر الذي يفرض عليها اختبار دينامية سياسية حقيقية، وإظهار سياسة اقتصادية أكثر فاعلية، والابتعاد عن التقشف لتفادي الشعبية وأوهام النيوليبرالية.

غير أن سيرورة الانتقال من منظومة إلى أخرى، تنطوي على نزاعات كبرى يلازمها عدم يقين كبير وعملية إعادة نظر عميقة في بُنيات المعرفة، وهو ما صنع صورة العالم منذ نحو ٢٠٠ عام: مؤتمر فيينا في سنة ١٨١٥؛ مؤتمر برلين في سبعينيات القرن التاسع عشر؛ عصبة الأمم عقب الحرب العالمية الأولى؛ الأمم المتحدة ومنظماتها من مجلس الأمن إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.. وقد يكون علينا أولاً، محاولة فهم ما يجري بوضوح، ثم علينا القيام بخيارات بشأن الاتجاه الذي يجب أن يسلكه العالم، وأخيراً علينا التفكير في الطريقة التي يجب أن تقود عملنا اليوم كي يندرج في الاتجاه المنشود.

واضح الآن أن الفوضى الملازمة للمنظومة العالمية تشير إلى أزمة من النوع الذي قد يمتد عقوداً؛ والسمة المركزية لهذه المرحلة التي تسمى "انتقالية"، أنها تشهد تقلبات شديدة لظواهر وحالات اعتدنا على مقاربتها بصفحتها جزءاً لا يتجزأ من نظام راهن، الأمر الذي يجعل توقعاتنا في المدى القصير غير مستقرة بالضرورة؛ وحالة الاضطراب هذه يمكن أن تقود إلى توتر أقصى، وبالتالي إلى حالات عنف أو حروب مردها جزئياً إلى سعي بعض الأطراف لحماية امتيازاتها وموقعها على رأس الهرم داخل هذه البيئة المضطربة. وتحضر في هذا الباب المناقشة المتشعبة التي رافقت تفكك النظام الإقليمي العربي واندلاع الانتفاضات العربية، وفشل التوقعات في شأن أبعاد المرحلة الانتقالية في الشرق الأوسط ورهاناتها، فضلاً عن العجز النظري أمام ظاهرة العنف الإسلامي وانفجار المؤسسة السنّية التقليدية.

علينا التزام الحذر حيال اللغظ الملازم لعبارة "أزمة" التي تُستخدم غالباً في توصيف فترة صعبة في حياة نظام أو منظومة، إذ عندما يكون ممكناً التغلب على الصعوبات بطريقة أو بأخرى، فإن الأمر لا يكون متعلقاً بأزمة حقيقية، بل يكون ببساطة مجرد تعقيد ظاهر في عمل النظام. أمّا الأزمات الحقيقية، فهي نتيجة الصعوبات التي لا يمكن حلها في إطار النظام، وإنما بالخروج وتجاوز النظام التاريخي الذي ترتبط به هذه الصعوبات، ولذلك فإن مكونات النظام تجد نفسها مدعوة إلى القيام بخيار تاريخي بين نهجين، أي تحديد أي نمط لنظام جديد يتعين بناؤه، كما هي الحال الآن في العالم مع ظاهرة ترامب الإشكالية.

إذا كانت المنظومة العالمية المأزومة لم تعد قادرة على العمل بطريقة ملائمة لمحدداتها نفسها، فإن خياراً يصبح ضرورياً بالنسبة إلى الحل المطلوب، وإلى المنظومة المطلوب بناؤها، لكن الخيار الذي قد يتبناه اللاعبون يبقى بعيداً عن التنبؤ تماماً، ذلك بأن مسارات الافتراق تظل عرضة للاضطراب، الأمر الذي يعني أن أي عمل مهما يكن محدوداً، كفيل بإحداث تداعيات ثقيلة. ويلاحظ في مثل هذه الأحوال، أن المنظومة تنزع إلى التذبذب بصورة خطيرة، ومن حيث المبدأ، يتعين أن تمر فترة من الوقت قبل أن يتم الخيار النهائي، وهذه الفترة "الانتقالية" يصعب معرفة كيف ستكون خاتمتها، غير أنه يأتي وقت يصبح المخرج واضحاً، ندرك أننا أصبحنا منذ هذا الوقت منخرطين في منظومة تاريخية جديدة.^٦

III

من الصعب الآن بناء تصور لطبيعة التحول الذي سيطراً على موقع القضية الفلسطينية في الأجندة السياسية الدولية في مرحلة انتقالية لمنظومة عالمية كانت تخضع يوماً للهيمنة الأوروبية - الأميركية، وتميزت بالدعم العضوي لإسرائيل. كما أن من الصعب التكهن بما إذا كانت منظومة عالمية جديدة تنحو نحو تعددية قطبية تحت وطأة صعود مجموعة "البريكس" التي تضم الصين والهند وروسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا، ستفيد في النهاية حقوق الشعب الفلسطيني ومصالحه. لكن يمكن القول إن مكانة السردية الفلسطينية في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي على مستوى المجتمعات المدنية والرأي العام العالمي سجّلت تقدماً ملحوظاً لمصلحة المطالب الفلسطينية، بدليل تلازم العزلة الدولية لإسرائيل مع فقدان الولايات المتحدة الغطاء السياسي الدولي بسبب دعمها المستمر للاستيطان الإسرائيلي، وتوفيرها الحماية لإسرائيل في مواجهة الإدانة الدولية والعقوبات لانتهاكها الفاضح لحقوق الشعب الفلسطيني وللتوسع الاستيطاني والاعتداءات العسكرية على الجوار العربي لفلسطين، فضلاً عن النجاحات المتزايدة لحملة المقاطعة لإسرائيل وحركة التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني.

أمّا الطريقة التي نقترح كي تقود عملنا اليوم فهي البحث أولاً في إصلاح الخلل الذي أصاب المشروع الوطني الفلسطيني بداية، ثم الاستراتيجية الفلسطينية تالياً، وخصوصاً منذ اتفاق أوسلو في سنة ١٩٩٣ الذي جعل المشروع يدور حول "خيار الدولة" الذي أثبتت الوقائع أنه غير قابل للتحقيق في ظل تفاقم الاستعمار الاستيطاني وشبح الضم الذي يهدد الضفة الغربية والقدس.

انتهت مرحلة تاريخية كان يعتقد فيها كثيرون أن قضية الشعب الفلسطيني قابلة للتسوية عبر إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، أو على أجزاء من هذه الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكان منشأ هذا التصور الانقلاب الطارئ على استراتيجية المشروع الوطني

اللسطيني منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، مروراً بالتراجع الذي لحق بهذا المشروع بحيث جرى التخلي عن التحرير الكامل بالاعتماد على الكفاح المسلح والحرب الشعبية، وصار المطلوب إقامة دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية عن طريق التفاوض، وصولاً إلى فقدان مشروع الدولة لأهدافه المحددة (حق العودة؛ حدود الدولة؛ القدس) في وقت كان الاعتقاد السائد لدى القيادة الفلسطينية وبعض النخب أن التفاوض مع الإسرائيليين يمكن أن يقود إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وجاء اتفاق أوسلو والنتائج الكارثية التي أسفر عنها لتثبت عدم جدوى مثل هذا الخيار.

لقد دخل المشروع الوطني الفلسطيني في أزمة بسبب الخلل الناتج من التقدير أن خيار الدولة قابل للتحقق. وبعيداً عن المناقشة المبدئية التي تطعن في صوابية التنازل عن ٨٠٪ من فلسطين مجاناً، فضلاً عن التنازل عن حق العودة ووضع القضية الفلسطينية كلها في اتجاه التفاوض وما يمكن أن ترضى به إسرائيل (الذي يعني عملياً أنها لن تتنازل عن أي شيء)، فإن الوقائع أثبتت فشل هذا الخيار الذي أدى إلى تزايد الاستيطان أو الاستعمار الاستيطاني ٧ أضعاف، وإلى أن تصبح الضفة الغربية مهددة بالابتلاع الصهيوني وكذلك القدس.^٧

طبعاً، عند تقويم المرحلة المنتهية، يجدر بنا أن نأخذ في الاعتبار التجربة السياسية/العسكرية المنهكة مع الصهيونية ومع العالم الغربي وموقفه من المسألة اليهودية، والاتفاقات العربية - الإسرائيلية بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وطرح المبادرات العربية والدولية للتوصل إلى تسوية بين الدول العربية وإسرائيل، وتعرض منظمة التحرير الفلسطينية لضغوط دولية وعربية هائلة، وخصوصاً من الاتحاد السوفياتي ونظام السادات، لإقناعها بالبحث في إقامة سلطة وطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويتعين على عملية النقد ألا تكتفي بإلقاء المسؤولية على القيادات التي تعرضت لها لعملية إبادة منهجية، بل أن تشمل الطبقة السياسية والنخب الفكرية والأكاديمية أيضاً. وعلينا أن نتذكر دائماً أن ما واجهه الشعب الفلسطيني وقياداته كان يتطلب تضحيات كبيرة بل استثنائية، وعبقرية فذة للإفلات من الحصار والتطويق والاحتواء في ظروف شديدة التعقيد بسبب تناقضات الوضع العربي وطبيعة المشروع الصهيوني.

في سياق الانتقال من مرحلة سياسية/فكرية شارفت على الأفول، إلى مرحلة جديدة تبدو ملامحها جنينية الآن، تبقى الأهداف العامة قائمة كحق تقرير المصير والتحرر من الاحتلال والاستعمار الاستيطاني ونظام التمييز العنصري والتطهير العرقي. لكن هذه الأهداف يتعين تعريفها ضمن مشروع جديد قادر على التفاعل مع الأوضاع المستجدة عربياً ودولياً، وعلى رسم التكتيكات والاستراتيجيات الملائمة للأحوال المتغيرة للصراع العربي - الإسرائيلي وإطار تعبيره المعاصر الذي تتعرض فيه هيمنة القوى الغربية و"القلعة الصهيونية" لتحديات تتمثل في ضعف ملحوظ في سيطرة الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا على امتداد العالم، وبروز قوى جديدة فاعلة تحاول المنافسة في عملية صنع القرار الدولي، وإن كان من المبكر استخلاص ما إذا كان النظام العالمي في قيد التشكل سيفيد في النهاية حقوق الفلسطينيين ومصالحهم.^٨ وهذا المشروع يمكن الانطلاق منه لتحديد برنامج الحد الأدنى بنقطتين أساسيتين: دحر الاحتلال وتفكيك الاستيطان، فضلاً عن تأكيد حق العودة وفك الحصار عن قطاع غزة وإطلاق جميع الأسرى الفلسطينيين؛ ومثل هذا البرنامج يمكن أن يحوز موافقة جميع الأطراف والقوى الفلسطينية لأنه يتجاوز الخلاف بشأن "خيار الدولة" أو "خيار الدولتين"، والسجال فيما يتعلق بالتحرير الكامل أو التحرير الجزئي. وتغرف الوسائل والتكتيكات من التجربة المتراكمة في حقل الانتفاضة المتدرجة نحو المواجهة الشاملة والقدرات الخلاقة للشعب

الفلسطيني الذي يطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى برص الصفوف، وإنهاء الانقسام بين "فتح" و"حماس" الذي يلحق أذى بالغاً بالقضية الفلسطينية، وإعادة بناء الإجماع الوطني حول الهدف الاستراتيجي.

إن رفض الأمر الواقع، أو رفض الاحتلال والاستيطان اللذين يتجسدان في جيش نظامي وأجهزة أمنية ومستوطنين مسلحين يعتاد للقتل، هما عنوان الرسالة التي أراد المقاومون في الهيئة الشعبية إيصالها إلى الطبقة السياسية الفلسطينية، وإلى الرأي العام العربي والعالم. والأبرز في هذه الرسالة أن المواجهات الشبابية يمكن أن تتحول إلى انتفاضة شعبية شاملة في ظل سياسة القهر الجماعي التي تفرضها إسرائيل على الفلسطينيين عبر الاستيطان المنفلة والعقوبات والتطهير العرقي في القدس، واستحالة أي تسوية سياسية تُنتج دولة فلسطينية لا تخضع للشروط والممارسات الإسرائيلية المحكومة بالفهم الصهيوني الاستعماري. وتوقع تحوّل المواجهات الشبابية التي تركزت في المناطق ذات الوجود المباشر للجنود والمستوطنين الإسرائيليين مثل القدس القديمة والخليل، إلى انتفاضة شعبية، يستند إلى أسباب موضوعية أبرزها الانحسار المتواصل لفرص العيش الكريم أمام عشرات الألوف من الشباب والشابات الذين يتخرجون سنوياً من الجامعات ويدخلون سوق العمل، وفقدان الأمل بإيجاد فرص عمل داخل الضفة الغربية وقطاع غزة والخارج.⁹

وتؤثر الهيئة الشبابية إلى مرحلة جديدة يتوقع أن تشهد موجات أخرى من المقاومة كتعبير عن وعي الأجيال الجديدة بالظروف الاستعمارية التي نشأت فيها في ظل إخفاقات مرحلة اتفاق أوسلو المستمرة، وصولاً إلى محطات يفترض أن يكون لها انعكاسات مهمة في إعادة الاعتبار إلى المقاومة كنموذج لتحدي المشروع الاستعماري الاستيطاني، وفي تزخيم الممارسات النضالية ذات الطابع التضامني العالمي، مثلما جرى خلال مرحلة الانتفاضة الأولى (١٩٨٧) من خلال تعبئة قوى شعبية خارجية في الحملات ضد الممارسات الإسرائيلية، وفي مقدمها الحملة الأوروبية من أجل وقف استيراد منتجات المستعمرات، ثم حملة المقاطعة الأكاديمية والثقافية وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS).

وتعني الهيئة الشبابية أن هناك جيلاً يلتقط زمام المبادرة في إعادة صوغ علاقة الشعب بالاحتلال باعتبارها علاقة صراع وليس علاقة "تفاهم" عبر الفعل المباشر، وهي تعني أيضاً الخروج على أشكال العمل الرسمي والفصائلي في نطاق المعازل التي تديرها سلطة الحكم الذاتي تحت سقف منظومة السيطرة الاستعمارية، وبصلاحيات أقل ممّا منحها إياها اتفاق أوسلو وملحقته.^{١٠} ■

المصادر

- ١ نعيم تشومسكي، "عن العزلة الأميركية"، "السفير" (بيروت)، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.
- ٢ James Zogby et al., "The Middle East and the Next Administration: Challenges, Opportunities and Recommendations", *Middle East Policy*, vol. 23, no. 4 (Winter 2016).
- ٣ يعرض تقرير عن "مؤتمر العرب والصين: مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة"، ملخصاً لورقة قدمها عزت شحرور بعنوان "الرأي العام الصيني تجاه العرب والصراع العربي - الإسرائيلي". وتفيد هذه الورقة أن مراقبة التحولات في الرأي العام الصيني تجاه العرب والصراع العربي - الإسرائيلي، تشير إلى تطور ملحوظ في العلاقات الصينية - الإسرائيلية يتناول موقف النخب الأكاديمية والثقافية الصينية وشريحة واسعة من الشباب. ويظهر التحول على نحو واضح في وسائل الإعلام الرسمية الصينية ووسائل التواصل الاجتماعي، إذ بينما تنشط حملات المقاطعة لإسرائيل اقتصادياً وأكاديمياً وثقافياً وعسكرياً في عدد من دول الاتحاد الأوروبي، يحصل العكس في الصين لجهة التأييد والإعجاب بالنموذج الإسرائيلي، وارتباط ذلك بموجة من العداء للمسلمين والعرب بأسلوب متطرف يصل إلى درجة استخدام عبارات عنصرية ضد الفلسطينيين حتى أمام اعتداءات إسرائيل عليهم.
انظر: مجلة "سياسات عربية"، العدد ٢٢ (أيلول/سبتمبر ٢٠١٦).
- ٤ انظر أيضاً في العدد نفسه دراسة محمود محارب عن "العلاقات الإسرائيلية - الصينية بعد انتهاء الحرب الباردة"، وهي دراسة موثقة تعرض تطور هذه العلاقات في العقدين الأخيرين، والأزمات الناتجة من الرقابة الأميركية على التبادل التجاري بين الصين وإسرائيل والحدود التي تفرضها على تصدير التكنولوجيا العسكرية المتقدمة إلى الصين.
يضم الفريق الإسرائيلي للرئيس دونالد ترامب صهره ومستشاره الخاص جاريد كوشنير، وديفيد فريدمان السفير الأميركي الجديد في إسرائيل الوثيق الصلة بكوشنير، وجايسون غرينبلات، و جاريد كوشنير بليونير يهودي يعمل في مجال العقارات وتدير عائلته مصالح كبيرة في مستعمرات الضفة الغربية وتوفر تبرعات مالية لجيش الاحتلال الإسرائيلي، كما أن فريدمان مؤيد شرس للاستعمار الاستيطاني اليهودي في إسرائيل ويرئس جمعية "أصدقاء بيت إيل" التي تتولى جمع ملايين الدولارات دعماً للاستيطان. ويُعتبر جاريد كوشنير المستشار الرئيسي لترامب في الشؤون الخارجية، بل المنظر المحنك القادر على جعل الرئيس الأميركي يتبنى آراءه وتوصياته.
- ٥ يُعرف هذا القانون باسم "قانون التسوية"، ويهدف إلى شرعنة البؤر الاستيطانية العشوائية التي أُقيمت على أراض فلسطينية خاصة في الضفة الغربية.
- ٦ انظر مقاربة أزمة المنظومة العالمية، والمفاهيم التي صاغها إيمانويل ولرشتاين في هذا الشأن في:
Immanuel Wallerstein, *Comprendre le monde: Introduction à l'analyse des Systèmes-Monde* (Paris: Editions La Découverte, 2009).
انظر أيضاً النموذج التفسيري الذي وضعه إيمانويل تود لمقاربة تحليل النظام الأميركي ونتائجه في الميزان العالمي للقوة، في:

Emmanuel Todd, *Après l'empire: Essai sur la decomposition du système américain* (Paris: Editions Gallinard, 2002).

- ٧ انظر: ملف "تهويد الأرض"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد ٩٩ (صيف ٢٠١٤)، ص ١١٣ - ١٥٦.
- ٨ زياد كلوت، "المشروع الوطني الفلسطيني في زمن الثورات: قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني" (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦).
- ٩ ملف "قراءات في الهبة الفلسطينية"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد ١٠٥ (شتاء ٢٠١٦)، ص ١٦ - ٦٠.
- ١٠ انظر: خليل شاهين، "برامج عمل تشاركية تعيد بناء الحقل السياسي الوطني"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد ١٠٥ (شتاء ٢٠١٦)، ص ٣٩.

يصدر قريباً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

قضايا استراتيجية/وجهات نظر إسرائيلية (4)

الرؤية الإسرائيلية للإعصار المدمر الذي يجتاح

المنطقة العربية وانعكاساته على أمن إسرائيل

دراسات لجنرالات وباحثين إسرائيليين كبار

إشراف وتحرير: أحمد خليفة

إعداد: رندة حيدر